د. مظهر محمد صالح*: الريع الامبريالي: مقاربات في الاقتصاد السياسي الدولي

١-تمهيد: الريع الامبريالي ومنطلقاته الفكرية

عَدَّ الكاتب الراحل سمير امين وهو من الجيل الاقتصادي المعاصر الذي تصدى الى تشخيص احدى ظواهر فائض القيمة الماركسية اطلق عليها بنفسه اصطلاحاً: ريع التعدين mining rent ذلك في كتابه الموسوم *The Law of Worldwide Value* الصادر في نيويورك عن دار النشر الاقتصادية الامريكية اليسارية Monthly Review Press في العام 2010. اذ تم تطوير مفهوم كارل ماركس لسعر الإنتاج price of output ليشمل (أرباحًا إضافية). وبهذا فإن مسارًا متميزًا آخر للتخلف الرأسمالي جاء بالاعتماد على فكرة الاستغلال الفائق للعمالة، التي ابتكرها الكاتب الاقتصادي اللاتيني Marini والمفكر الاقتصادي الماركسي سمير امين Amin لمفهوم "ريع التعدين mining rent" كما نوهنا. وهو ريع امبريالي imperialist rent مشتق من فائض القيمة (الزائدة او المضافة) لعمال جنوب العالم. فالعمال ذوي الأجور المنخفضة في الجنوب ليسوا أقل إنتاجية من حيث القيمة من نظرائهم في الشمال، لكن القيمة التي يخلقونها تبقى أقل مكافأة في الاجور ما يشكل انتقالاً للقيمة يولّد منافع لشمال العالم.

لم تبتعد دراستنا هنا عن موضوع (الريع النفطي بكونه ريعاً امبريالياً) ذلك من حيث التعرض لمشكلات التبديد والاستيلاء والتقاسم بين اطراف العالم الريعية والمراكز الرأسمالية سواء من خلال التأثير في دورة الاصول النفطية oil assets cycle او بجعل الفوائض المالية للبلدان المنتجة من ريع النفط في واحدة من لعب المجموعات الصفرية zero sum games عبر تسوية النزاعات على مراكز القوة والنفوذ الاقتصادي في نطاق الصراع بين الشرق والغرب.

فثمة دراسات توليتُ شخصياً كتابة بعضها قبل الازمة المزدوجة النفطية والصحية في العام 2020 او خلالها او بعدها تناولت مفهوماً ماركسياً مستحدثاً اطلقت عليه مجازا بفائض القيمة الجزئي partial surplus value وهو محاكاة عفوية لريع التعدين mining rent او فائض القيمة الزائد او المضاف موضوع البحث، ولكنها جاءت بزوايا مختلفة تصدت الى الريع المنجمي والنفطي إبتداءً للتعرف على (الريع الامبريالي) وعلى وفق نظرية سمير امين بهذا الشأن.

وبالرغم من ذلك لم ابتعد في كتاباتي الاولية عن موضوع تنازع الريع الامبريالي بين الشمال والجنوب في قضية ريع التعدين او انماط الاغتراب الصناعي وعلاقته بالاستغلال الفائق للكاتب اليساري الماركسي Marini والتي كتبتها في مدد زمنية ماضية وجاءت على النحو الاتي:

أ- الريوع المنجمية وسواحل الذهب

لقد ظلت القارة الافريقية مصدراً لتزاحم الامم المتقدمة وتعاقبها للاستيلاء على مواردها وثرواتها الطبيعية الغنية والتي استمرت قرونا متصلة من الزمن ولم ينقطع استغلالها حتى يومنا هذا. بدأت موجة الاستيطان الاولى باحتلال الساحل القديم لغرب افريقيا، يوم بنى المستوطنون البرتغاليون طلائع مستعمراتهم في العام 1483، ثم تبعتهم العديد من الموجات الاستعمارية حتى استكمل البريطانيون تواجدهم التام على ساحل الذهب القديم في العام 1821. شيَّد المستعمرون البريطانيون على مدار القرن التاسع عشر او عصر الملكة فكتوريا البنى التحتية الاساسية وفي مقدمتها خطوط السكك الحديد لتسهيل مهمة نقل وتصدير الذهب وخامات المعادن المختلفة والماس والعاج والتوابل والاخشاب والحبوب والكاكاو ومواد طبيعية أخرى. تيقنت غانا عاصمة ساحل الذهب القديم (منذ استقلالها في العام 1957 وحتى يومنا هذا) بأنها لا تمتلك سوى هيكل اقتصادي احادي مهيأ لتصدير المواد الاولية كمصدر وحيد يحقق عوائد مالية ريعية للبلاد.

وعلى الرغم من اختلاف اساليب استغلال الموارد الطبيعية في ساحل افريقيا القديم اليوم عما كان عليه بالأمس، الا ان نتائج نهب ثروات الشعوب ظلت هي

واحدة. فبدلاً من تواجد الادارة الاستعمارية على ارض الساحل الغربي الافريقي وقيامها بإدارة الاستغلال المباشر للموارد الطبيعية، غدت الشركات المتعددة الجنسية كقنوات استغلال غير مباشر للثروات المعدنية. اذ تُعدُّ شركة نيومونت الاميركية ثاني اكبر شركة في العالم في تعدين وادارة مناجم الذهب في سواحل افريقيا الغربية. واللافت ان صحيفة «ذي فايننشيال تايمز» اللندنية نشرت في تاريخ 23 اذار 2010 مقالا تحليليا اوضحت فيه ما يأتي: ان عائد الذهب الذي حصلت عليه الشركات الاجنبية في العمليات المنجمية بلغ بنحو يزيد على 2 مليار دولار في العام 2009، ولكن الغريب في الامر ان ما تحقق لحكومة غانا من حقوق وضرائب وغيرها على مناجمها لم يتعد 7 بالمئة من ذلك العائد او بمبلغ لم يزد على 126 مليون دولار في الاحوال كافة. ولا يخفى ان مادة السايانيد المستعملة في عزل الذهب عن الخامات الاخرى اثناء التعدين قادت الى تدمير الثروة السمكية على سواحل البلاد، وآلت ولا تزال الى تدني الدخل العائلي للسكان المحليين ممن تعتمد حياتهم على الصيد البحري.

وبهذا فإن حاجة غانا الى رؤوس الاموال الاجنبية لتطوير مصادر الدخل الوطني فيها تبين كم من الصعب على الحكومات المضيفة لرأس المال الاجنبي ان تحصل على كفايتها من الدخل الذي تحققه الشركات المتعددة الجنسيات من عملياتها في تلك البلدان. كما ان فرض المزيد من الضرائب والقيود على تلك الشركات لا يعني في نهاية المطاف سوى رحيلها ومغادرتها لاستثماراتها. و تصر تلك الشركات في الوقت نفسه على ان المناخات السياسية غير المستقرة لسنوات طويلة ترفع من درجة المخاطر التي لا يقابلها الا عائد مجز جداً لكي تتوسع في عمليات استثمار صناعة التعدين. ختاما، سيظل ساحل الذهب القديم لا يسمح لأسماكه ان تسبح حرة في مياه شواطئه الا في مياه ملوثة!

ب-الماس: ريع المنجم بين الاطيان كان العام 1871 قد أشعل سماء مقاطعة (كيلي) في جنوب افريقيا بلمعان لم يسبق له مثيل، يوم ابتسمت أسرار القوى البيضاء الراغبة في احتراف نهب ثروات القارة السمراء. ففي يوم هادئ وسماء صافية تدفقت المياه القوية من مضخاتها التي سُلطت صوب سهوب وكهوف

أراضي مقاطعة (كيلي) ليلتقط المكتشف البريطاني (سيسل رودس Cecil Rhodes, 1852-1902) من بين الأطيان واحدة من أكبر ماسات العالم التي بلغ وزنها وقت ذاك 83 قيراطا ونصف. وتولى رودس بنفسه في العام 1888 تأسيس تجمع شركات سُميت بـ(دي بيرز De Beers) وهو كارتل شركات ماس متعدد الجنسيات، هيمن وبنسبة 80 بالمئة على مناجم تعدين الماس وصناعة قطعِه وتسويقه في العالم. إلا أن الكارتل المذكور (كتحالف من الشركات المستقلة المحتكرة للماس والممتدة من بوتسوانا وناميبيا وجنوب افريقيا وحتى كندا) قد تآكل وانتهى في العام 2000، بعد أن بلغ ذروة هيمنته في منتصف ثمانينيات القرن الماضي. إذ مارست دي بيرز دورها كواحدة من أقوى التنظيمات الاحتكارية في العالم التي لم تخضع لأية ضوابط رقابية أو تنظيمية رسمية، الأمر الذي مكنها من فرض أسعار احتكارية حققت لها عوائد عالية جداً فاقت تكاليف الإنتاج، وهو صورة من صور ريع التعدين. فكلما تهبط أسعار الماس في العالم، تقوم دي بيرز بتقليص عرض إنتاجها عن طريق تعظيم مخزوناتها. وعلى العكس، فإن مخزوناتها تنخفض عندما يتعاظم الطلب العالمي على الماس. وعلى الرغم من ذلك، فقد تهاوى كارتل دي بيرز للماس في مطلع الألفية الجديدة، بفعل عوامل عديدة كان من بينها: تسرب الماس بكميات كبيرة بعد أن جرى عرضه في أسواق العالم من خارج الكارتل الاحتكاري المذكور آنفاً حيث أمست انغولا، على سبيل المثال، واحدة من أكبر مروجي الماس في العالم خارج دي بيرز، فضلاً عن تزايد حجم الاكتشافات الكبيرة للماس في المقاطعات الكندية الشمالية الغربية. وكذلك الدور الذي بلغه تحالف محتكري الماس في الاتحاد الروسي المسمى (الروز) واتفاقه مع المؤسسة الأوروبية المناوئة للاحتكارات، قد زاد من عرض كميات الماس الروسي من خارج دي بيرز في السوق الأوروبية. كما أن انسحاب المؤسسة الاسترالية المسماة (أركلي) من كارتل دي بيرز قد أضاف عرضاً تنافسياً من المجوهرات في سوق الماس العالمية.

واللافت ان الماس المكتشف الرخيص الثمن قد أصبح وسيلة تمويل الحروب الأهلية في القارة الافريقية، ما ولد عرضاً تنافسياً في أسواق الماس، إذ مازال

الماس الرخيص يستبدل بالدماء الغالية من أجل تمويل صراعات وحروب افريقية محلية غير مقدسة!

وبناءً على ما تقدم، أعلنت (دي بيرز) تخليها ومنذ عقد ونيف من الزمن عن سياستها في السيطرة على عرض الماس في العالم وتحولها من (كارتل ماس) الى مجرد مؤسسة علامة تجارية تحمل السمعة والموثوقية لبيع الماس وعلى وفق الأسعار التنافسية للسوق العالمية، على الرغم من كونها ما زالت تسيطر على صناعة قطع الماس، وهي تدافع عن بقاء وجودها في السوق بشعار نصه: الماس إلى الأبد!

ج- الاغتراب الصناعي والتقسيم الدولي الجديد للعمل

لم نصدق بادئ الامر مسامعنا بأن التقسيم الدولي الجديد للعمل هو نتاج العولمة وقواها الاقتصادية العابرة لسيادة الامم ولاسيما بعد ان ذهب المُنظرون الاقتصاديون شرحاً وتفسيراً للتحول المكاني للصناعة والانتقال بها من معاقلها القديمة التي استوطنت العالم الاول وبلدانها الأم المتروبولية الى البلدان النامية في محاولة جديدة لتوصيف ظاهرة تقسيم العمل كقوة مُعولمة. فعندما ساد التقسيم الدولي للعمل بشكله القديم كانت القوى العاملة الأجرية قد نهضت وتركزت في المجتمعات الصناعية حصرياً في حين وجدت تلك القوى الأجرية متكأ لها في العالم الثالث عبر الصناعات الاستخراجية او المعدنية وفي النشاطات الزراعية الكبيرة القائمة على المتاجرة والتصدير، الا ان تلك القوى الأجرية في البلدان النامية (التي هي من اشباه القوة العاملة البروليتارية) كانت تمثل حقبة تاريخية تجمع بين الحياة الفلاحية وانماطها القروية وبين النمط التجاري الحضري للمدينة. اذ يقول الكاتب ديفيد كوتس David Coates في مؤلفه الموسوم **انماط الرأسمالية: النمو والركود في الحقبة التاريخية الحديثة** الصادر عن دار نشر(بولتي) في العام 2000 موضحاً بأن وظيفة راس المال هي البحث عن العمل الرخيص، وهو الامر الذي قاد الى مضاعفة عديد العاملين في الحقل الصناعي الى نحو 3 ملايين عامل في السنوات الثلاثين الاخيرة من القرن العشرين ولاسيما في البلدان النامية، وان العجلة الرئيسة التي قادت الى انتشار

النمط الرأسمالي للإنتاج في العالم الثالث هي ظهور ما يسمى (بالتعاون الانتقالي الدولي) اذ تنامى هذا النمط من التعاون في اشاعة الانتاج الصناعي خلال الربع الاخير من القرن العشرين من 7 آلاف وحدة صناعية في العام 1973 ليصبح بنحو 26 الف وحدة صناعية في العام 1993.

ويُلحظ انه بين العام 1953 وحتى مطلع الالفية الثالثة انخفضت مساهمة العالم الاول في الانتاج الصناعي العالمي من 95 بالمئة الى 77 بالمئة في حين تضاعفت حصة البلدان النامية في الناتج الصناعي العالمي من 5 بالمئة الى 23 بالمئة خلال الفترة نفسها اعلاه حيث تعاظم تدفق الاستثمارات الخارجية نحو بلدان العالم الثالث وتصاعدت حدتها في تسعينيات القرن الماضي، على الرغم من ان الكثير من تلك الاستثمارات قد ذهبت الى البلدان الصناعية الام نفسها. كما ان افضل نماذج عملية الانتقال التعاوني تمثل بنمو ظاهرة الوحدات المصنعية في مناطق اقتصادية حرة والتي اطلق عليها (ماكيلادورز) في منطقة الحدود المكسيكية-الاميركية، اذ تشكلت نواتها في العام 1965 حيث سُمح بإقامة منطقة اقتصادية حرة امتدت على طوال المنطقة الحدودية للمكسيك مع الولايات المتحدة الاميركية وبمنطقة عازلة عمقها 10 اميال. أتيحت لتلك المصانع استيراد المواد الاولية وقطع الغيار على اساس الاعفاء التام من التعرفة الجمركية شريطة ان يعاد تصدير المنتجات الناجمة عن تصنيعها كافة. ويلحظ ان ظاهرة ماكيلادورز قد اتسعت وتضاعف نشاطها لاسيما بعد العام 1993 عندما دخلت المكسيك مع الولايات المتحدة الاميركية باتفاقية التجارة الحرة لمنطقة اميركا الشمالية (نافتا) حيث أُزيلت القيود التجارية المتبقية كافة. ولم يمنع ذلك الاتفاق المستثمرين الاوروبيين واليابانيين فضلاً عن الاميركيين من تحريك رؤوس اموالهم نحو قوة العمل الرخيص ومعاقله في ماكيلادورز. فقد جرى نصب الآلاف من المعامل الممثلة للصناعات التجميعية على طول الحدود المكسيكية-الاميركية، سواء في صناعة السيارات او في صناعة السلع الكهربائية وغيرها من السلع المنزلية المعمرة والنسيجية. من اللافت انه يعبر الحدود المذكورة يومياً رجال الاعمال المترفون ومديرو الشركات وكبار المستثمرين بحافلاتهم الفارهة، في حين تحتشد الالاف من قوة العمل المكسيكية بطوابير انتظار (بعد

تجميعهم من مناطق عشوائياتهم او ما يسمى بمدن الصفيح المجاورة) ليوضعوا في حافلات النقل المتجهة نحو اماكن أعمالهم والممتدة على طول الحدود وعرضها مع الولايات المتحدة الاميركية.

وتؤكد الابحاث والدراسات الاقتصادية الدولية ان ظاهرة العمل الرخيص هي ليست بسبب عرض العمل غير المحدود في المنطقة الاقتصادية الحرة (ماكيلادورز) ولكن ذلك يأتي من تشكيلات القوى العاملة غير المنظمة والبعيدة عن النظم الرقابية؛ بعبارة أُخرى، انها قوة عمالية منتجة لا تخضع لأية معايير رقابية دولية تضمن حقوقها بالأجر العادل والضمان الاجتماعي وينطبق عليها فكرة Marini اي الاستغلال الفائق للعمالة.labour super-exploitation

٢-الريع النفطي والريع الامبريالي: حقبة الفكر اقتصادي الترامبي Trumponomics

أ- سيناريو انتاج النفط الامريكي: بداية امتصاص اقتصاديات الفائض

لم تفرغ الرأسمالية-الميركنتالية للولايات المتحدة منذ اعلانها الحرب التجارية على خصمها الاستراتيجي الصين وهي تجني تحصيل ثمار ضريبة الانتصار وثمنها الحقيقي تأكيد قدرة التصدي للفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة. ويمكن القول إنه مثلما استطاعت الولايات المتحدة من تصحيح عجز ميزانها الحسابي مع الصين مالياً واستخدام حرب التعريفات الگمركية لاسترجاع 209 مليار دولار من اصل الفائض التجاري السنوي مع الصين والبالغ 350 مليار دولار، ذلك الفائض الذي ظل يصب في مصلحة ميزان المدفوعات الصيني والمحول من اقتصاد الولايات المتحدة سنويا، فإن البلدان المنتجة للنفط هي الأخرى (والتي ظلت تهيمن على فوائض عالية واستثمارها مالياً في صناديق الثروة السيادية) هي الاخرى في طريق زوال اصول فوائضها ضمن قواعد اللعبة الميركنتالية الجديدة التي تقوم على مبدأ ازالة الفوائض من الاقتصاد العالمي او جعل تلك الفائضات المالية لا تهدد النفوذ الامبريالي الميركنتالي المالي لأميركا كقطب واحد.

ولكن كيف تتعامل الميركنتالية الجديدة مع فوائض البلدان الريعية النفطية؟ ان حقيقة ما تستهلكه الولايات المتحدة اليوم من النفط الخام يزيد على 19 مليون برميل من اصل ١٠٠ مليون برميل نفط ينتجه العالم في اليوم الواحد. فضلاً عن ان الولايات المتحدة مازالت المنتج الاعلى عالمياً للنفط الخام اذ يقارب انتاجها قرابة 17 مليون برميل نفط خام يومياً. وتعد اميركا بذلك المنتج الاول نفطياً والمتحكم في سوق النفط والقائد الرئيس لتحركات سوق الطاقة العالمية (كمحتكر قلة oligopolist في بيع النفط وشرائه في السوق العالمية).

إن سيناريو بناء مقومات النفوذ النفطي للولايات المتحدة في العالم بدأ يعتمد حالياً على معادلة تكاليف واسعار نفطية مختلفة، تسمى بمعادلة السعر العادل للنفط justice priceوالذي تعتقد اميركا اليوم انه بنحو يقل عن 35 دولار للبرميل المنتج عالميًا في ضوء نقطة التعادل النفطية breakeven point في انتاج النفط الصخري. فاستراتيجية الطاقة الامريكية المقبلة لن تسمح لأي تكتلات اقتصادية او مجموعات اقتصادية دولية بان تتحول الى إمبراطوريات مالية تراكم فوائض عالية من مختلف اشكال الأصول المالية سواء من عوائد النفط او غيره لتكون أداة توازن وتلاعب تقابل سياسات القطب الواحد والتي بدأتها اميركا مع مركز العالم الصيني بالحرب التجارية وانتهت اليوم بالدول الخليجية المنتجة للنفط عبر توسيع دائرة التوتر الإقليمي والدخول إلى حافات الحرب او التمتع بفرص هشة للسلام لقاء عسكرة الاقتصادات النفطية وتبديد فوائضها. فتقرير صندوق النقد الدولي الاخير الصادر في شهر شباط 2020 The Future of Oil and Fiscal Sustainability in the GCC Region حذر بوضوح من تهالك الفوائض التي تجسدها صناديق الثروة السيادية (وتحديداً بلدان الخليج العالية الفوائض) حيث ستبقى الحروب التجارية للميركنتالية الراهنة مؤشرًا حيوياً يوكد بان ديناميكيات تدني أصول صناديق الثروة السيادية للبلدان النفطية (وهي تلك الصناديق الاستثمارية المالية التي ولدتها ربوع النفط العالية في حركة الحساب الجاري لميزان المدفوعات على مدار نصف قرن من الزمن) ستنتهي لامحالة إلى الإفلاس سواء من خلال الاستخدام الواسع لضرائب الكاربون الباهظة التكاليف على عوائد البلدان المنتجة للنفط او بتقوية أذرع وسياسات

الطاقة البديلة او المتجددة تدريجيا، فضلاً عن النفوذ النفطي الأمريكي ومعادلته السعرية العادلة القامعة للريع والتي جعلت من ٣٥ دولار للبرميل المنتج من النفط الأمريكي مساراً يقارب نقطة التعادل breakeven point وهي نقطة سد تكاليف انتاج النفط الصخري مع هامش ربح ضئيل لا يمثل ريعاً في حقيقته وعده من الأرباح الاعتيادية normal profit

انه عصر الحروب التجارية للمنتصر التجاري القطبي الواحد، الذي يسعى الى دحر الميزان التجاري الفائض صوب التوازن او العجز للخصوم. او بالأحرى انه النمط الإمبريالي الميركنتالي او التجاري الجديد للنظام الرأسمالي الذي نشأ لمواجهة نفوذ مجموعات الفائض المالي الذي تحققه موازين المدفوعات الدولية. اي عبر اقتلاع الفوائض وتصحيح الموازين الحسابية الخارجية للدول خارج الدولة القطبية الاحادية. وبهذا سيكون مستقبل برميل النفط المنتج والمصدر خالياً من ظاهرة الريع باستثناء هامش الربح البسيط تحت طائلة السعر العادل والذي لا يسمح بتوليد تراكمات مالية فائضة كما كان يتحقق ابان القرن الماضي وحتى العقد الاخير من الزمن. اي ان لا يخرج سعر برميل من النفط المستخرج في بلدان الخليج عن معادلة النفط الامريكية وهي المعادلة الحاكمة: (الكلفة + هامش ربحي بسيط غير ريعي). وبهذا سينتهي حلم الفوائض النفطية الريعية الكبرى تحت تأثيرات التكاليف المنخفضة الانتاج في الدولة المؤثرة في ما يسمى باستقرار المعادلة السعرية العادلة، والذي يرافقه اليوم التدهور المتسارع في البلدان النفطية ذات الاحتياطات المالية الضعيفة او ذات الفوائض الضعيفة (والتي يتمتع بعضها بعجز ثنائي dual deficit اولهما في الحساب الجاري الخارجي والاخر يتمثل بعجز داخلي في الموازنة العامة).

وهكذا فإن التحول في المعادلة السعرية النفطية ستظهر اثارها المباشرة على مجموعة البلدان الريعية التي انغمست بالتزامات ثابتة في الصرف المركزي من موازناتها على النفقات التشغيلية دون ان تتوافر لديها صناديق ثروة سيادية يمكن تصفيتها والعيش على اصولها المصفاة، وبهذا ستتحول تدريجيا إلى مجموعة عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات جراء الاستدانة او الاقتراض

الخارجي ذلك لإدامة تدفقات موازين مدفوعاتها وإدارة عجزها المالي الداخلي، ولاسيما بعد اختفاء الريوع النفطية في الصندوق الأسود لمعادلة السعر العادل للنفط الأمريكي.

واخيراً، وفي خضم التطورات الميركنتالية الجديدة للنظام الامبريالي العالمي الراهن او ما يمكن تسميتها بالتوجهات الاقتصادية للرئيس الأمريكي رونالد ترامب Trumponomics، فقد بدأت المعادلة الامريكية السعرية النفطية الجديدة (كأداة فعالة للحرب التجارية مع العالم) بمثابة اداة الامتصاص المركزية لفوائض موازين مدفوعات البلدان النفطية والتي تعدها الخطر الداهم على مقومات النظام الاقتصادي العالمي الجديد في معادلة النفوذ النفطي وتعطيل هيمنة القطب الواحد.

وعليه فبالرغم من قمع فوائض موازين المدفوعات كظاهرة ميركنتالية مالية جديدة في النظام الامبريالي العالمي المالي الجديد، نجد ان العالم متجه نحو ظاهرة الانكماش الاقتصادي وربما الدخول في قاع الكساد وهو الاسوأ عالمياً يعززه اليوم تعاظم الركود الاقتصادي البايولوجي الصيني. اذ ظلت الصين خلال عقود العولمة الأخيرة تمثل بقوتها الاقتصادية قاطرة النمو للاقتصاد العالمي ومحرك التجارة والاستثمار بين الغرب والشرق. فهذه البلاد ذات السوق الحمراء red market المتسم اقتصادها بدرجة عالية من النمو طوال العقود الأربعة الأخيرة (والذي زاد ذلك النمو مرتين ونصف المرة على النمو الاقتصادي السنوي الأمريكي) قد برهنت قدراتها في الحفاظ على ديناميكية فوائض سوق الطاقة النفطية حتى إبان الأزمة المالية في العام 2008 (أزمة الرهن العقاري الأمريكي) بل كانت بمثابة البرهان الجوهري في تبديد الأزمة المالية العالمية. فلولا القوة التعادلية الموجبة للنمو الاقتصادي الصيني مقابل تدهور النمو الاقتصادي الامريكي سلباً لكانت الأزمة المالية في العقد الماضي هي الاسوأ عالميًا، ذلك منذ ازمة الكساد العالمي في التاريخ الاقتصادي الحديث (اي أزمة الاقتصاد الكبرى في العام 1929 وبوادر ظهور المدرسة الكينزية في الاقتصاد الغربي).

ب-الحروب التجارية وتقاسم فائض القيمة (الاضافي) الريعي

ثمةً رابطة اقتصادية خطيرة اظهرتها ساحة الصراع (ان جاز التعبير) في الحرب التجارية القائمة بين الولايات المتحدة والصين حالياً. فالتساؤل هو من سيتحمل تعويضات الحرب في نهاية المطاف وكيف يتحقق استقرار الميزان التجاري بين الاطراف المتحاربة تجارياً؟ وهل هنالك طرف اقتصادي ثالث في العالم قد زج في تلك الحرب دون ارادته؟

على الرغم من ان الولايات المتحدة تستخدم ادواتها الاقتصادية المستمرة في تسيير حروبها الناعمة التي تقوم على مبدأ هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية الاسبق في استخدام عمليات الحرب الجراحية (الاقتصادية هنا) في نطاق ادارة الصراع التجاري مع الصين وتهديدها بزيادة معدلات التعريفات الگمركية على المستوردات الصينية المتدفقة الى سوق الولايات المتحدة بنسبة مرتفعة قد تبلغ 25% وعلى وفق ما صرح به الرئيس الامريكي ترامب مؤخراً، ولكن تبقى الولايات المتحدة هي الفاعل في تقديم اولوياتها او تأخيرها لضمان الهيمنة على العالم ولكن بوجه مختلف في هذه المرة. اذ تقوم لعبة الصراع الامريكية مع الصين على ادراك قوة الاقتصاد الصيني كمرتكز للاقتصاد العالمي واستقراره. وتلحظ اهمية مخاطر دخول اقتصاد الصين الى دائرة الانكماش والركود في النمو وامتداداته المحتملة في ضرب عناصر الاستقرار والنمو في الاقتصاد العالمي كله، آخذة بالاعتبار ان اقتصاد الصين واستدامة النمو العالي فيه يبقى صمام امان التوازن العالمي وضمان الحدود الدنيا لاستقرار الاقتصادي الدولي. وهذا ما برهنته الصين في ادامة فاعلية نموها الاقتصادي العالي لضمان استقرار النشاط في السوق الدولية ابان الازمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 والسنوات اللاحقة. اذ حافظ الاقتصاد الصيني الكبير على النمو المرتفع ليترك اثره على تدفق التجارة العالمية بكفاءة سعرية عالية ساعدت ايضاً على نمو واستقرار اسواق الطاقة نفسها من دون حروب تجارية، ولاسيما بعد ان حققت موازين مدفوعات البلدان النفطية فوائض مالية كبيرة بسبب ارتفاع اسعار النفط

التي تزايدت خلال المدة 2008-2013 لتبلغ في مرحلة ما 143 دولار للبرميل الواحد ذلك بكفالة نمو اقتصاد الصين والاسواق الناشئة القوية الاخرى.

وهكذا تدرك الولايات المتحدة جيداً ان تدني مستويات النمو في ثاني اكبر اقتصاد في العالم هو بلا شك نذير خطر يتقاطع والاهداف المرسومة للعبة الحرب التجارية نفسها والادوار المرسومة لها. لذا فإن ما تخشاه السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة وتحذره اليوم في صراعها الراهن مع الصين هو تجنب تعرض الخصم الصيني الى ركود كبير في اقتصاده وتدهور معدلات النمو في تلك البلاد التي تراها اميركا والاتحاد الاوروبي واليابان بانها رافعة العالم الاقتصادية وكفة التوازن الاقتصادي الدولي. فاحتمالات الركود الاقتصادي الصيني الذي قد تسببه ظروف الحرب التجارية المنفلتة او الايغال في انفلات مستويات الاذى فيه سيدخل الاقتصاد العالمي كله في ازمة ركود طويل تمثلها ارتفاع مستويات البطالة والكساد الاقتصادي لدول العالم الى معدلات غير معروفة النتائج يغرق الجميع في خسارتها.

إن لعبة المجموعة الصفرية التي قد يتصور حدوثها الجميع بين طرفي الحرب التجارية هي اللعبة البعيدة التي لا تمارسها الولايات المتحدة قط في حربها التجارية مع الصين. فهي لعبة سيقتصر تحريكها كما سنرى مع طرف ثالث خارج اطار الحرب التجارية القائمة بين الاقتصادين الكبيرين اذ ستظل السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة تعمل على استدامة نفوذها في الحرب التجارية باتجاهين:

{الاول}: ازالة العبء الانكماشي عن الاقتصاد الصيني واخراجه شبه معافى، بعد الجراحة الاقتصادية للحرب التجارية التي تمارسها مع الخصم، ذلك من خلال مراقبة درجة ادامة النمو الموجه غير المباشر والمدار امريكياً للاقتصاد الصيني ومحاولة ضبط ايقاعات اقتصاد الصين على قاعدة توازن المنافع المتبادلة بين طرفي الاقتصاد للدولتين المتخاصمتين. فتعادل المنافع التجارية المتبادلة تمثل حصة الربح التي يتطلع اليها الطرف الامريكي في حربه التجارية مع الصين. بعبارة أخرى فإن ارتفاع تكاليف التعرفة الامريكية على المستوردات الصينية

تتطلب بالمقابل علاجات تساعد على التئام الانسجة الاقتصادية المتضررة من الحرب الجراحية للاقتصاد الصيني نفسه ولاسيما في مجال ضمان امداداته بمصادر الطاقة الرخيصة المستوردة. لذا تعمل اميركا جاهدة في الوقت الحاضر على اغراق اسواق الطاقة جزئياً لحصول الصين على امدادات نفطية منخفضة القيمة تساعد على التئام جروحها الناجمة عن ارتفاع تكاليف صادرتها الى السوق الامريكية بفعل تعريفات الحرب التجارية وتسهيل مهمة التفاوض والمساومة المقبلة المتعادلة بين الطرفين المتحاربين تجارياً.

اما الاتجاه {الثاني}: فيتمثل بتوفير آلية تحويل الفائض المالي النفطي المحتمل الى مكاسب للاقتصاد الصيني تعوض الاخيرة خسائرها التجارية على نحو يوفر استدامة الانتاج الصيني ونموه وضمان صادرات الصين بتكاليف انتاج منخفضة تعوض في الوقت نفسه التعريفات الگمركية الامريكية المرتفعة على السلع الصينية او حتى ارتفاع كلفة استيرادات الصين من السلع الامريكية بالمقابل. اي القيام بتعويض ارتفاع قيمة السلع المصدرة بفعل التعرفة الگمركية العالية عن طريق خفض اسعار الطاقة النفطية الموردة الى الصين ومن ثم تحسين واستدامة وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات الصيني لتتمكن الاخيرة من الابقاء على استيراداتها من السلع الامريكية على الرغم من فرض التعريفات الگمركية المقابلة العالية الجديدة في نطاق الحرب التجارية.

واخيراً، فلابد من أن تتحمل البلدان المصدرة للنفط تعويضات الحرب التجارية commercial war compensations اي نيابة عن طرفي الحرب في اللعبة التي ستمثل في نهاية المطاف تحقيق شيء من التوازن يماثل توازن ناش Nash equilibrium بين طرفي النزاع في حربهما التجارية. حيث سيتعرف في نهاية الحرب كل طرف على مصالح الطرف الاخر من دون صدام يذكر. وستكون القوى المنتصرة في نهاية الحرب التجارية هما طرفي الصراع نفسهما، اي القوتين الكبيرتين اميركا والصين. اما القوى الخاسرة في الحرب التجارية فسيكون الطرف الثالث الذي سيتولى دفع تعويضات الحرب التجارية بالإنابة ولاسيما البلدان المصدرة للنفط اوبك واخواتها. اذ ستدفع الدول النفطية فوائضها

المالية المحتملة والمتنازل عنها طواعية بقبول اسعار تصدير منخفضة للنفط وعدها كتعويضات للحرب التجارية للفرقاء المتنافسين المنتصرين كقوتين متعادلتين (اي يحافظ احدهما تجنب تسبيب الخسارة التجارية للطرف الاخر في فترة السلام التجاري) عندها ينتهي الطرف الثالث بكونه الضحية الاقتصادية للصراع الدولي والمعوض لخسائر لعبة الحرب التجارية بين الفرقاء المنتصرين.

ختاماً، ربما تحول لعبة او مباراة الحرب التجارية بين القوى العظمى المتخاصمة (كمجموعة منتصرة في آن واحد) الى لعبة المجموعة الصفرية Zero Sum game يكون المتضرر والخاسر الاكبر فيها هي البلدان النفطية التي ستدفع فوائضها المحتملة (من خلال فقدان اسعار نفوطها العادلة) لتكون بمثابة تعويضات حرب، بعد ان تأخذ الاسعار النفطية منحى الهبوط الطويل الامد لتعويض المستهلكين الكبار الفائزين في الحرب التجارية ونتائجها بما يؤمن لعبتهم التوازنية لمرحلة ما بعد الحرب التجارية والحفاظ على مكاسب متعادلة في موازين مدفوعاتها والناجمة عن السلام التجاري للأطراف المتحاربة.

ج- سيناريو أسواق النفط في العام 2020: اعادة ترتيب قواعد اللعبة الاقتصادية. بلغت سوق النفط النقطة القاتلة في حرب الاسعار oil price war بعد ان هبطت العمليات الانتاجية في اشد بقاع العالم الى نقاط التعادل النفطية breakeven points حيث تعادلت كلف الانتاج النفطي للبرميل الواحد مع مردودات البيع دون ان تترك للبلدان المنتجة للنفط وغيرها اية فوائض ريعية وعلى وفق تقاليد اسواق النفط. فمؤشرات النمو السنوية للعام 2020 لمجموعة الاوبك هبطت من 4.5%—5% في الناتج المحلي الاجمالي فإنها تتراجع وفق احدث التقديرات الى اقل من 1%، في حين تتعرض اقتصاداتها إلى أزمة ثنائية twin crisis في الحساب الجاري لموازين مدفوعاتها والموازنات العامة تخطت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي المرتبتين العشريتين وللعديد من دولها.

الاستراتيجية الجديدة لسوق النفط واللاعبين المستحدثين فيها تعتمد ما يسمى بلعبة المجموعة السالبة negative sum game التي أخذت قوى نفطية عريضة

بممارسة الاغراق المفرط dumping وتضخيم العرض النفطي وجر الجميع الى نقطة مجهولة لتلمس قاع السعر في اسواق الطاقة. ان طرفي اللعبة وخصومها يتمثلون في التحول من ما يسمى {اوبك +} ودخول الاتحاد الروسي كلاعب في تحريك الكارتل النفطي الى ولادة لاعب جديد هو ما يسمى {اوبك -} وذلك في محاولة خروج لاعبين تقليدين في منظمة اوبك الى خارج الكارتل التقليدي نفسه من بلدان الخليج وغيرها وتكوين قوة انتاج جديدة تعادل قوة أوبك وتفوقها. اذ اتجهت المملكة السعودية والمجموعة الخليجية الى نطاق انتاج تخطت حاجز 13 مليون برميل يوميا لتشكل مع انتاج الولايات المتحدة وكندا ودول الخليج الاخرى بوادر تكتل نفطي جديد يعزز منطقة النفوذ الامريكي في قيادة سوق الطاقة في العالم منفرداً.

وتقوم الآلية المستحدثة للعبة المجموعة السالبة المشار اليها انفاً بجعل مجموعة {اوبك+} في ظل حرب اسعار النفط الراهنة مجرد متلقية للسعر oil price taker والخوض في منافسة تفكك تنظيم اوبك التقليدي تدريجياً {اوبك +} لامحالة ولمصلحة الكارتل المحتكر الجديد ليكون هو الصانع للسعر oil price maker.

ان فلسفة تبديل مناطق النفوذ النفطي قد اعتمدت فكرة العلاج بالصدمة النفطية oil shock therapy وهي العملية السعرية الجراحية بتحويل منظمة البلدان المصدرة للنفط من {اوبك+} الى {اوبك-} قد اعتمدت ادوات ومبادي مدرسة المحافظين الجدد في الاقتصاد او سلوك المدرسة الليبرالية الجديدة التي تستخدم العلاجات الجراحية في تسيير قواعد لعبتها واعادة بناء الاقتصاد العالمي والهيمنة علية متروبولياً من خلال احياء فكرة القومية المركزية للنظام الرأسمالي. انها القطبية الاحادية في ادارة شؤون الطاقة في العالم والتحكم بمدخلاتها ومخرجاتها المالية والسعرية والاستراتيجية. فأسواق النفط ينبغي ان تدخل سوق المستقبليات وعموم الاقتصاد الرمزي token economy وهي خالية من الفوائض العالية. انها معادلة الصراع بين تحصيل الريع النفطي وتحصيل عوائد الفائدة في معركة يقودها الاقتصاد الرمزي النفطي صانع السعر oil price maker مع الاقتصاد

الحقيقي النفطي oil price maker انه عصر الميركنتالية المالية في الاستحواذ على الفائض النفطي وتدويره إلى المركز المتروبولي الام.

د-النفط الخام ومشكلات انتقال القيمة-مقاربة تحليلية ماركسية

اولاً، من يتطلع إلى أسواق النفط بشكلها السائد في قعر انقاض دورة الاصول النفطية في العام 2020 وكيف تزاحمت أسعار النفط فيها حول نقطة التعادل، وهي النقطة التي تعادل فيها الأسعار التكاليف الإنتاجية فحسب او تزيد عنها قليلا لتمثل الربح التوازني، بل سنجد اسلوبا غريباً في نقل القيمة او انتقالها بأثر واضح وعلى وفق ما اشَّرت على ذلك الجدليات الاقتصادية الماركسية للقرن العشرين حول ما يسمى بانتقال القيمة transformation of value فالانتقال يعني كيفية ايجاد قاعدة عامة يتم بموجبها نقل قيمة البضاعة او السلعة (المنتجة وعلى وفق نظرية العمل اللازم اجتماعيًا كمصدر للقيمة) إلى الأسعار التنافسية في الأسواق. أي الانتقال من مرحلة خلق القيمة إلى مرحلة تحقيق القيمة. ولما كانت نسبة العمل إلى راس المال تختلف من انتاج سلعة او بضاعة إلى أخرى، فكيف يمكن تسوية هذه المسالة لبلوغ متوسط ربح على راس المال المستثمر كله.

طالما ان كثافة راس المال إلى العمل في الصناعة النفطية على سبيل المثال عالية جداً فإن ثمة مشكلة اثارتها المدرسة الماركسية لمثل هذه الحالات. فالبدايات النظرية استندت إلى المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد وبالتحديد الاقتصادي ديفيد ريكاردو (1832) حول القيمة المطلقة والقيمة التبادلية في كتابه **الاعمال والمراسلات/**الفصل الرابع، موضحاً ان حصة الربح ستبقى منخفضة بسبب كثافة راس المال مقارنة بالعمل. وهنا سيتولد التناقض بين تحليل عملية خلق القيمة وتحقيق القيمة عند الانتقال إلى الأسعار التنافسية في سوق النفط على سبيل المثال. لم يفترض الاقتصادي ديفيد ريكاردو ان العمل لوحده يحدد السعر ولكن بيَّن أيضاً ان قضية الأرباح في الصناعات كافة يجب ان تكون متساوية. ولكن يلحظ اذا ما جاء مصدر الربح من العمل فحسب، فإن الصناعة الكثيفة العمل ستمتلك ارباح اعلى وهذا يتعارض مع ريكاردو نفسه أيضاً. ومنذ مطلع القرن

التاسع عشر لوحظ ان ثمة نواقص خطيرة في نظرية ريكاردو آنفاً ما ادى الى استبعادها.

من خلال النقاشات الجدلية النظرية التي وردت في كتاب كارل ماركس **راس المال** ولاسيما الجزء الثالث والنتائج التي خرج بها الاقتصاديون في القرن العشرين بما فيها المدرسة الريكاردية الجديدة New Ricardian أمثال ليونتيف، وسرافا في كتابه الشهير **انتاج البضائع بالبضائع** (1960) وتبسيط قضية الربح بكونه مقارباً لفائض القيمة الماركسية من خلال معادلة خطية بسيطة.

لكن الغريب في الأمر ان ميلان معدل الربح نحو الانخفاض كما جاءت بها النظرية الماركسية تختلف من سوق إلى أخرى او بين الأسواق بلوغاً إلى قطاع المستهلك. فالأزمة النفطية العالمية الراهنة بينت بالتدريج ان السعر التنافسي او العادل لبرميل النفط الخام لا يؤدي الى انخفاض معدل الربح الكامن average potential profitالذي يجب ان يحصل عليه المنتج الرئيس والذي يتعرض قسراً الى قضية انخفاض متوسط الربح. فقد هبط سعر برميل النفط الخام خلال 52 شهراً مضت من 72 دولار للبرميل نزولاً في السعر الى نقطة التعادل (اي ان سعر البرميل في السوق التنافسية يساوي كلفة الانتاج) ليبلغ سعر برميل النفط من (خام برنت) على سبيل المثال إلى اقل من 15 دولار ذلك في نيسان 2020 قبل ان تعاود السوق ارتفاعها لتبلغ اليوم نصف عافيتها وتقترب أسعار النفط من 35 دولار للبرميل الخام نفسه.

ثانياً، افصحت الأزمة النفطية في العام 2020 ان السعر التنافسي العادل لا يؤدي إلى انخفاض متوسط الربح الفعلي actual عن متوسط الربح الكامن average potential profit من منظور انتقال القيمة transformation of value بعبارة أخرى، فإن تدهور معدل الربح قد اقتصر في سلسلة تحقيق القيمة على حساب المنتج الرئيس صاحب المصلحة في الانتاج. اذ اظهرت اسواق النفط ان قواها الفاعلة هي التي تبحث عن تحصيل متوسط الربح الكامن average

potential profit من خلال عملية (نقل القيمة) وإظهار دور السوق التنافسي الصريح حتى يتطابق فيه متوسط الربح الكامن مع متوسط الربح الفعلي.

ورب سائل يسأل: من هي القوى الفاعلة لتحريك دواليب نقل القيمة من المنتج إلى أسعار السوق التنافسي للنفط الخام (في أسواق نفطية تعاني من حرب الاسعار price war؟). والجواب هي سوق التخزين inventory market وفي مقدمتها مخازن ناقلات النفط التي امست اداة لمطابقة متوسط الربح الفعلي بالربح الكامن للمنتج النفطي.

إن الناقلات بكونها خزانات تحتفظ بأكثر من 50 مليون برميل من الفائضات النفطية الحالية اصبحت كقوى تصحيح وانتقال للقيمة من خلال قيمة الخزن او الاستثمار الزمني للخزين .value inventory forces وبهذا فإن تلك الناقلات (المخزنية) أخذت تحتفظ بنحو نصف حاجة العالم للاستهلاك اليومي مما جعل الناقلات المخزنية قوى تتحكم بالربح الكامن والتقارب من سعر السوق التنافسي من خلال تنظيم العرض وتسويقه من أعالي البحار.

فعلى الرغم من الخسائر التي تعرض اليها النقل البحري الا ان تلك (السفن المخزنية) أدت إلى جني متوسط أرباح يومية تقدر بنحو 200 الف دولار للسفينة الواحدة بدلاً من 40 الف دولار في عام 2019 وهي في طابور الانتظار لكون أسعار النفط التي ابتاعت على ظهورها كانت ربما دون نقطة التعادل او قريبة منها، مما سوغت لمالكي النفط الانتظار في اعالي البحار وتحويل معدل الربح الفعلي ليساوي معدل الربح الكامن عبر عملية من التداخل الزمني لعملية انتقال القيمة inter temporal process of value transformation فانتظار السفن في السواحل الآمنة حاليا ولمدة اقل من شهر على سبيل المثال قد عظم من سعر برميل النفط التنافسي بنسبة 100%. وهنا تجري اول عمليات نقل القيمة الى السعر التنافسي، اي تحقيق القيمة لبلوغ السعر العادل لبرميل النفط بعد خلق القيمة في مرحلة الانتاج لدى المنتجين الاكفاء وتحقيق الربح الفعلي ونقل الربح الكامن كي يظهر كفائض قيمة في الاسواق البحرية. واذا ما اضفنا الضرائب المفروضة على النفط المورد الى اسواق الاستهلاك ولاسيما الضرائب المقطوعة

القيمة على المحروقات الرئيسة في اوروبا تحديدا، عندها ستتحقق نظرية الانتقال الماركسية للقيمة او تكتمل صورة نظرية انتقال القيمة وبلوغ الحد الربحي الحقيقي الذي يوازي الربح المحتمل في عملية تجزئة الريع النفطي والاستيلاء عليه. اي انها عملية انتقالية ولكن تتجسد بفائض قيمة او ريع تحقق بصورة مثلى عند الانتاج لقاء قيمة منتج نفطي تم توليده او خلقه بصورة ربح فعلي ولكن يحمل بذور الربح الكامن، او بكونه فائض قيمة (كامن) ونقله الى حقائق السعر العادل للأسواق التنافسية للنفط. وهي عمليةُ انتقال (كامنة) للقيمة خلفتها حرب الأسعار.

يمكننا الاستنتاج، ان نظاماً من التعاقب الزمني inter temporal لبلوغ الربح التوازني جراء نقل القيمة الكامنة بين الاسواق والتي في مقدمتها السوق المخزنية للنفط بأشكالها كافة، تمثل انموذجاً حياً يجسد نظرية انتقال القيمة الكامنة الى القيمة الفعلية عبر سلاسل تسويق وعرض نفطي متعددة ليتطابق في النهاية قيمة المنتج الكامن بالسعر التنافسي العادل للنفط.

ختاماً، نستنتج انه اذا كان فائض القيمة يمثل جوهر استغلال العمل المبذول اجتماعيًا في توليد القيمة، فإن نظرية انتقال القيمة transformation theory للنفط تمثل جوهر استغلال فائض القيمة الاضافي وتقاسمه في تعاقب زمني للأسواق بلوغاً الى السعر التنافسي العادل في آخر سلسلة للتبادل. فنظرية الانتقال تبين كيف يجري نهب الفائض الاقتصادي للشعوب بتحويل الفائض الكامن لقيمة المنتج إلى فائض قيمة فعلي مضاف actual excess surplus value ومنها القوى المخزنية الجديدة new inventory forces بكونها قوى ريع امبريالي جديدة new imperialist rent forces حتى بلوغ الاسواق التنافسية للطاقة لتتطابق فيها القيمة الفعلية للمنتج مع السعر التنافسي العادل ويظهر السعر الحقيقي لبرميل النفط.

٣ -الريع الامبريالي: النفط من صدمة نيكسون الى صدمة اوكرانيا

تزامن تحرير اسواق النفط والطاقة عموما منذ ما سمي بصدمة نيكسون Nixon shock في آب 1971 بإيقاف استبدال الدولار بالذهب واحلال نظام الدولار

النفطي petrodollar محل دولار بريتون وودز 1945 الذي شكل الاقلاع عنه بداية التاريخ الجديد في تبدل النظام النقدي الدولي الذي تمثل اساساً بالإقلاع عن استمرار ربط الدولار بالذهب كما نوهنا والتحول فوراً الى ربط الدولار بالأصول السلعية في السوق العالمية ولاسيما بدورة الاصول النفطية وتحرير اسعار الطاقة ليصبح النفط في ظل سوق تسمى احتكار باعة القلة Oligopoly بالغالب مثل منظمة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط (الاوبك+).

وهكذا تشكل النظام النقدي العالمي على عتلة جديدة وهي الدولار النفطي او البترودولار وعده رافعة النظام النقدي البديل لاستمرار نفوذ وهيمنة الدولة العظمى وهي الولايات المتحدة وتكريس اذرعها الاقتصادية عبر العالم وتبدلاتها المتجددة بالعملة النفطية القائدة. وعد الدولار النفطي استمراراً لنفوذ الولايات المتحدة في دعم انتصارها الدائم في الحرب الباردة. اذ تغيرت الكثير من ثوابت النفوذ والهيمنة المالية العالمية مع ظهور الدولار النفطي ومنها على سبيل المثال استمرار ازمة ديون العالم الثالث التي موّلت سبعينيات القرن الماضي وما بعده بفوائض النفط الدولارية وغيرها، اي طوال العقود الخمسة الماضية وظهور تجمع نادي لندن London Club بعد العام 1976 لحل مشكلات المديونية التجارية لبلدان الاستدانة والاقتراض بالبترودولار وهي الفوائض والاحتياطيات المالية للبلدان المصدرة للنفط والمودعة في سوق اليورودولار المصرفية بالغالب.

فالتحكم بمقاليد الطاقة العالمية اليوم، كما افرزتها متغيرات الحرب الروسية-الاوكرانية وامدادات روسيا المهمة من النفط والغاز الى اوروبا وهي قلب العالم، قد فرضت واقعا جيوسياسيا (براغماتيا) يتطلب استمرار الحفاظ على توازن الدولار النفطي كصيرورة في الهيمنة على العالم ماليا والحرص على تمويل سلعة النفط بدولار الولايات المتحدة دون ان تجعل الحرب القوى المتحاربة المهمة وتحالفاتها بالذهاب الى تبني بديل نقدي للدولار لتسديد وتسوية المدفوعات المالية ذات العلاقة، مما يؤدي الى تغير قواعد اللعبة الاستراتيجية في النظام النقدي الدولي القائم على هيمنة الدولار حاليا.

إن الطلب الفائق على الدولار اليوم لتمويل تجارة النفط العالمية في ظل لهيب الاسعار النفطية يجب ادامته وان لا تؤدي الحرب في اوكرانيا الى التعجيل باستبدال قواعد تمويل التجارة العالمية الى نظام نقدي مهيمن آخر غير دولار الولايات المتحدة الذي يسيطر حاليا على اكثر من 83% من تمويل التجارة والتبادل في العالم قبل ان تلوح منظمة شنغهاي للتعاون بإشارات التحول الى تكتل نقدي ومالي عالمي بديل يعظم من انقسام النظام النقدي الدولي الراهن، وهو الامر المهدد حقا والذي سيفرض لامحالة توازنات قوية في قبول التسوية السياسة الواقعية realpolitik واسباغ مساراتها بأطر عالية الدبلوماسية (لاحتواء) نتائج الصراع في اوراسيا حتى لو خسر الغرب اوكرانيا كلها من اجل ان يبقى الدولار على سطوته العالمية.

ونرى ان سياسة الحفاظ على نظام (البترودولار) او الدولار النفطي كركيزة للهيمنة على العالم والامساك بالمصالح الاقتصادية الاستراتيجية والتكتيكية للدولة العظمى (الولايات المتحدة) ستبقى دون تبدل لقاء القبول بمتغيرات جديدة وتنازلات في تفكيك قيود العلاقات مع الدول صغيرها وكبيرها دون ان يتغير الثابت النقدي المركزي الاوحد والمناورة في فوائض الريع النفطي عبر دورات الاصول النفطية بما يخدم الثابت في النظام النقدي الدولي باستمرار اي البترودولار. وبهذا يلحظ ان ثمة انتزاعا او تبدلا لمعطيات ومتغيرات مستجدة اخذت تطفو على سطح المصالح الدولية ولمصلحة مجموعات دولية مختلفة داخل النظام السياسي الدولي وحراكه ابتداءً من خليج العرب النفطي وحتى خليج المكسيك في ظل صدمة اوكرانيا، وان اوضاعا جيوسياسية جديدة ربما ستفرض واقعا مختلفا للبلدان المنتجة للنفط نفسها ضمن خريطة العلاقات السياسية الدولية نفسها مما تتطلب ممارسات في الواقعية السياسية للدولة العظمى صاحبة المصلحة في الحفاظ على النظام النقدي العالمي. فبين صدمة نيكسون 1971 وصدمة اوكرانيا Ukraine shock الحالية منذ شباط 2022 ثمة تحالفات ستظهر وتحالفات ستختفي وتنازلات ستقدم وقضايا سيتم تسويتها بشكل اكثر مرونة وواقعية بغية استمرار واستدامة النظام النقدي الدولي القائم على البترودولار واستراتيجية الامساك بأسواق الطاقة التقليدية من دون توقف او

انهيار دواليبهما. وهو الانتصار الوحيد للعالم الغربي في محصلة حرب اوكرانيا او بالأحرى الفوز في امتصاص صدمة اوكرانيا في الطاقة والغذاء معاً ليس الا!

٤ -الاستنتاجات

أ-الامبريالية الفرعية. تتمثل التطورات اللاحقة في النظام الرأسمالي العالمي، بظهور الشركات متعددة الجنسيات التي تستحوذ على الريع في بلدان متعددة مثل البرازيل وغرب إفريقيا وجنوبها، وهي جزء من عملية حددها المفكر الاقتصادي اللاتيني R. M. Marini ماريني (1972) في مقالته الشهيرة الموسومة "الامبريالية الفرعية البرازيلية" "Brazilian subimperialism" المنشورة في الدورية الاقتصادية اليسارية الامريكية Monthly Review واصفًا اياها بأنها "إمبريالية فرعية" بطريقة استحواذها على ريوع الخامات.

لذا فإن "الريع الإمبريالي" أمر حاسم للنظام العالمي بشكل عام، وخاصة بالنسبة للطابع الكلاسيكي الخاص للرأسمالية (الانكلو سكسونية).

فعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك قطاعان من أهم ثلاثة قطاعات في بورصة لندن هما التعدين والنفط وثالثهما هو القطاع المصرفي. فهما يمثلان تقديم تفسير موضوعي ومنهجي للريع الإمبريالي وتحديًا نظريًا له.

وبهذا جاء مفهوم (الريع الإمبريالي) لسمير امين منسجماً كشكل خاص من فائض القيمة الذي يراه امين بانه (فائض قيمة اضافي extra surplus-value) يولّد أرباحًا غير عادية. وهو امر يتجاوز مفهوم تنظيم احتكار القلة لرأس المال لشرح ظاهرة الأرباح الفائقة. انها محاولة تجديد للفكر الماركسي حيث ادخل سمير امين فضلاً عن ماريني، المتغير الحاسم للأجور المتدنية إلى ما دون قيمة قوة العمل، أو الاستغلال الفائق للعمال labour super exploitation كما يُظهر عمل ماريني ايضاً أن ماركس، قدم نقطة البداية الضرورية وهي إنتاج فائض القيمة، التي يمكن من خلالها وضع نظرية لتضامن العمال الدوليين بين الجنوب والشمال. اذ لا يمكن أن تكون هناك نظرية مناسبة للرأسمالية الاحتكارية بدون أساس حساس لأشكال مختلفة من استخراج فائض القيمة. اذ إن

توسع الرأسمالية في دمج فائض القيمة الإضافية في حد ذاته هو افتراض مسبق ونتيجة لتراكم رأس المال في مرحلة الإمبريالية الحديثة.

وتأسيساً لما تقدم يعترف هذا النهج النظري بالعلاقات المختلفة للسوق الدولية للعاملين في الجنوب والشمال العالميين. فالعمال في الجنوب ليسوا أقل إنتاجية من حيث القيمة، لكنهم أكثر اضطهادًا واستغلالًا، والقيمة التي يخلقونها أقل مكافأة.

تتركز الطبقة العاملة في الجنوب العالمي، فاذا ما أرادت الطبقة العاملة في الشمال أن تنجز أي شيء عليها أن تعترف بهذا الواقع الجديد، وأن تعيد توجيه نفسها لدعم العمال والطبقات الشعبية في الجنوب العالمي والتحالف معهم في محاربة (الريع الإمبريالي) وكل ما في الأمر على النحو الذي يراه سمير امين Amin وماريني Marini الذي هو ايضاً صاحب نظرية الاستغلال الفائق للعمالة labour super-exploitation كما ذكرنا آنفاً.

ب- توضح مؤشرات اسواق النفط الدولية خلال العام الحالي 2023، ان **دورة الاصول النفطية تتجه صوب الانخفاض** محدثة اثارا سعرية شبه انكماشية تحت تأثيرين. الاول: ركود اقتصادي عالي في البلدان الصناعية، وانهيارات مصرفية تتعرض اليها الاقتصادات الغربية، وتراجع واضح في معدلات النمو الاقتصادي، وانكماش في الطلب الكلي ولاسيما في الاقتصادات الغربية المستوردة والمستهلكة للطاقة، مما اخذ يؤثر على نمو الطلب على النفط الخام في اسواق الطاقة، حيث اغلق الخام الأمريكي الآجل في هذه الايام الى ما دون 70 دولار للبرميل الواحد، في حين يذهب العامل الآخر ليوضح، ان روسيا الاتحادية كطرف حرب مع الغرب اخذت تسوق نفوطها الى اسواق الهند والصين وآسيا بواقع 20 دولار اقل من اسعار النفط العالمي وهو نمط من حرب الاسعار غير المعلنة implicit price war لذا فإن العاملين يشكلان بوادر تخمة نفطية glut ربما تقود الى تراجع اسعار النفط في العام الحالي الى متوسط سعري بين 60-65 دولار للبرميل، ما قد يدفع بمنظمة البلدان المصدرة للنفط او مجموعة (اوبك+) ان تحافظ على استقرار موازنات بلدانها من خلال تقليص شيء من الانتاج حسب

حصص الاعضاء. ولكن قد يتعارض قرار (اوبك+) مع السقف الافتراضي لأسعار النفط الذي اعتمدته الاقتصادات الغربية من اطراف الحرب في اوكرانيا المستهلكة للطاقة وتحديدا (بلدان حلف الاطلسي) والذي تم تعريفه بنحو 60 دولار للبرميل وترغب (المجموعة الغربية من اطراف الحرب) ضمنا بتحميل جانب من فاتورة الحرب على عاتق البلدان المصدرة للنفط والتهام جانب من فوائضها من عوائد النفط بسعر برميل نفط لا يتعدى 60 دولار ليتاح لها تطبيق ما يمكن تسميته مجازاً بـ(مسطرة الريع الامبريالي imperialist rent ruler) من دون ان يفقد النظام النقدي العالمي ركيزته في فوائض (البترودولار petrodollar) ذلك بقبول شيء من التنازل لمصلحة بقاء الفوائض النفطية الريعية بحدود دنيا مقبولة بكونها الضامن لنظام البترودولار طالما هي تحت سيطرة النظام النقدي الدولي الراهن وتسيير ميكانيكياته في استمرار الهيمنة الدولارية.

ج- اخيراً، وعلى الرغم مما تقدم، فما يمكن التوصل اليه نظرياً، ان هناك ثمة **متلازمة syndrome بين الحفاظ على فوائض الريع النفطي واستدامتها لمصلحة المنتجين** ولو بالحد الادنى من جهة، وبين ديمومة النظام النقدي الدولي الذي يهيمن عليه البترودولار من جهة اخرى. لذلك نجد ان ثمة تمانع مشترك mutual exclusive بين ظاهرة تعظيم (الريع الامبريالي النفطي) من جانب وبين (ضرورات بقاء التراكمات من الريع النفطي بالحد الادنى نفسه من جانب اخر دون استنفاد) وهو الامر الذي يساعد على الخروج المتسارع من دورات الاصول النفطية عندما تبلغ دورة الاصول النفطية ذروة قاعها.

ختاماً: انها (المتلازمة المستمرة) التي توفر الريوع النفطية فيها مناخاً حيوياً لهيمنة الدولار كعملة عالمية واستمرار الهيمنة الدولارية على النظام النقدي الدولي. لذا فإن ادامة الريع الامبريالي النفطي المطلق ونهب الفوائض النفطية لا يعني سوى الانتحار بأدوات ديمومته، مثله في ذلك مثل الحرب والسلام فلا يمكن جمعهما معاً في موقف واحد. ■

(*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي، المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الاشارة إلى المصدر. 24 آذار/مارس 2023

http://iraqieconomists.net/ar/